مبدأ "الإجمال في الطلب" بين الهدي النبوي والسلوك المالي المعاصر: مقترح علمي لبناء مؤشر DRI لقياس الانضباط الاستهلاكي وتفسيره في السياق الأردني

عبادة محمد علي الزعبي*

تاريخ الاستلام 2025/12/11 DOI: https://doi.org /10.47017/34.1.7 تاريخ القبول 2026/1/20

الملخّص

تهدف الدراسة إلى تقعيد مبدأ "أجملوا في الطلب" كمبدأ سلوكي قابل للقياس والتحليل، من خلال تحويله من توجيه وعظي إلى ممارسة اقتصادية يومية تعزز الانضباط الاستهلاكي والادخار الاحترازي، بما يتماشى مع مبادئ الاقتصاد السلوكي المعاصر. وتعرض الدراسة لجذور هذا المبدأ في الهدي النبوي، وتناقش إمكان تفعيله عبر أدوات ومؤسسات مالية معاصرة، من خلال ثلاث قنوات مركزية: الشمول المالي، والادخار التحوطي، والرقمنة المالية. وقد تم دعم الإطار النظري بمقاربة كمية من خلال تطوير مؤشر سلوكي مركّب (DRI) لقياس درجة الالتزام بالمبدأ، وتطبيقه على بيانات اقتصادية من الأردن للفترة (2014–2023). وأظهرت النتائج أن " الإجمال في الطلب" ليس مفهومًا وعظيًا فحسب، بل معيارًا سلوكيًا يمكن قياسه وتوظيفه ضمن السياسات المالية لتعزيز كفاءة الإنفاق وضبط الاستهلاك. كما أثبتت الدراسة أن المؤشر المقترح يوفر أداة كمية تساعد في دمج القيم الأخلاقية ضمن نماذج الحوكمة الاقتصادية الحديثة. وتوصي الدراسة بتوسيع تطبيق المؤشر على عينات متنوعة في دول إسلامية، للتحقق من فعاليته في قياس أثر السياسات السلوكية على ثقافة الاستهلاك والادخار.

الكلمات المفتاحية: الإجمال في الطلب، الاقتصاد السلوكي، الادخار التحوطي، الشمول المالي، DRI.

المقدّمة

لقد أظهرت التجارب الاقتصادية المعاصرة أن العلاقة بين الدخل والانفاق والادخار غير متوازنة خصوصا مع انتشار ثقافة الرقمنه والتكنولوجيا المالية والتعامل المفرط مع أدوات الائتمان الاستهلاكي، الأمر الذي أدى إلى هشاشه مالية عند الأفراد والمجتمع والأسر، وزاد من توليفات التذبذب في الاستهلاك في الأجل الطويل، فقدمت المنظومة القيمية الأخلاقية الإسلامية مبادئ وأسس سلوكيه توجيهية تعمل كضابط للطلب الاستهلاكي وعوامل تصفيه من الغبن والغرر والمخاطر غير الضرورية.

وجاء التوجيه النبوي داعيا إلى الأخذ بمبدأ "الإجمال في الطلب" بوصفه معيار تصحيح سلوكي جوهره الاقتصاد والاعتدال في إشباع الحاجة المعتبرة الحقيقية والنفقات بوسائل مشروعه مع الأخذ بمبدأ تراتبية الحاجات وفقه الأولويات.

ورغم ما قدمه الكثير من الكتابات الأخلاقية الفقهية حول ترشيد الطلب إلا أنه لا تزال فجوة معرفية بين المبدأ القيمي السلوكي وترجمته ودلالاته الاقتصادية القابلة للقياس، ومن هنا اتجهت الدراسة إلى تأصيل مفاهيمي شرعي للمبدأ ثم اشتقاق التفسير الاقتصادي، وفي ضوء ذلك تجسد موضوع الدراسة في: **"The Principle of 'Restraint in Demand' Between Prophetic Guidance and Contemporary Financial Behavior: A Scientific Proposal for Constructing the DRI Index to Measure Consumption Discipline and Interpret it in the Jordanian Context "**

فبرغم وفرة الدراسات التي تناولت ترشيد الطلب من زاوية أخلاقية أو فقهية، إلا أنها لم تُقدِّم معالجة تدمج بين المبدأ النبوي والاقتصاد السلوكي الحديث، ولم تحوِّله إلى إطار نظري قابل للقياس، ومن هنا تأتي فرادة هذا البحث الذي يسعى إلى بناء مقاربة تحليلية تُترجم المبدأ إلى نموذج سلوكي اقتصادي، يقيس أثر الاعتدال على الاستهلاك والادخار والحوكمة المالية.

© جميع الحقوق محفوظة لمجلة أبحاث اليرموك، "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"، جامعة اليرموك، 2025.

* قسم الاقتصاد والمصارف الاسلامية، جامعة اليرموك.

وبهذا، لا يكتفي البحث بالتأصيل الشرعي، بل يؤسّس لمرحلة جديدة من الدراسات السلوكية الإسلامية التي يمكن اختبارها تجريبيًا وربطها بالبيانات الكمية الحديثة.

مشكلة الدراسة

نظرا لما نعيشه في الوقت المعاصر من اتساع شريحة التعاملين مع القنوات المالية الرسمية وانتشار الثقافة المالية الرقمية وتنامي الاعتماد على الطلب الاستهلاكي بطريق الائتمان لدى شريحة من الأسر، تجسدت مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما الإطار المفاهيمي لمبدأ "أجملوا في الطلب"؟
2. ما الدلالات الاقتصادية في مبدأ الإجمال في حديث" أجملوا في الطلب"؟
3. ما الشواهد الكميّة الأردنية (الشمول المالي، تفضيل الودائع على القروض، انتشار المحافظ) وما مدى التحول نحو سلوك مُعتدل ينسجم مع جوهر مبدأ الإجمال في الطلب؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. بيان الإطار المفاهيمي لمبدأ "أجملوا في الطلب".
2. بيان الدلالات الاقتصادية في مبدأ الإجمال في حديث "أجملوا في الطلب".
3. بيان الشواهد الكمية الأردنية (الشمول المالي، تفضيل الودائع على القروض، انتشار المحافظ) وبيان مدى التحول نحو سلوك مُعتدل ينسجم مع جوهر مبدأ الإجمال في الطلب.
4. بناء مؤشر سلوكي كمي مقترح وأولي لقياس مبدأ ' الإجمال في الطلب' واختباره على الحالة الأردنية.

أهمية الدراسة

وتتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

أولا: الأهمية العلمية، وتتمثل فيما يلي:

1. تقديم إطار مفاهيمي يربط بين النص الشرعي والدلالات الاقتصادية المعاصرة كالاستهلاك العقلاني والادخار التحوطي مع تحويل مبدأ الإجمال من ضابط وعظي توجيهي إلى سلوك تصحيحي قابل للقياس.
2. رفد المكتبة العربية والمكتبات الجامعية والمراكز البحثية المتخصصة في مثل هذه الدراسة لتعزيز الأدبيات الإسلامية والاقتصادية**.**
3. توفّر الدراسة أساسًا نظريًا لتطوير منتجات ادخارية مرهونة بالهدف، وأطر تسعير وتمويل استهلاكي منضبط، مع معايير شفافية وحوكمة.
4. تقدّم الدراسة مؤشرًا مقترحا أوليا كمّيًا لقياس مبدأ سلوكي قيمي لم يُقس من قبل، يمثل أداة علمية للمقارنة والرصد والتحليل في السياسات المالية.

الأهمية العملية، وتتمثل فيما يلي:

1. تزيد الجهات الرقابية بمؤشر متابعة دوري مشتق من الدراسة مثل ملكية الحسابات وحسابات الودائع / القروض لكل 1000 بالغ وتوزيع عبء الدين الأسري (DBR) بحيث يستخدم المؤشر كتقييم أثر السياسات على الاقتصاد والاعتدال في الطلب.

2. تصميم منتجات ادخارية محكومة بالهدف مع اقتصاد تلقائي من جملة الدخل ما نسبته 10-15% وإنشاء صندوق للمخاطر والطوارئ على مستوى الأسرة الواحدة، مما يؤدي إلى تمويل استهلاكي منضبط يأخذ بتراتبية الإشباع حسب الأولوية وهذا ينسجم مع روح الإجمال في الطلب ومعناه.
3. بناء مؤشر مركب للإجمال في الطلب لأغراض التقييم الدوري وأن تكون النتائج مربوطة بمقاييس الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للأسر.
4. إدماج مهارات الحوكمه الرقمية الذاتية للطلب في المناهج الدراسية الجامعية والتدريب المهني، وتفعيل مختبرات رقمية مالية مصغرة / محافظ مالية تجريبية.

تمكّنت من نقل المفهوم من المجرد إلى القابل للقياس، ومن التوجيه القيمي إلى السلوك الاقتصادي القابل للملاحظة . وتمثّل هذه المقاربة خطوةً أولى نحو بناء نظرية سلوكية إسلامية قائمة على الضبط الأخلاقي الداخليSelf-Governed) (Moderation بدلاً من الرقابة الخارجية، مما يمنحها أصالة فكرية وجدوى تطبيقية في آن واحد.

منهجيه الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بتتبع وجمع وتقسيم البيانات والمعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة، والعمل على تحليلها تحليلا علميا في إطار شرعي اقتصادي، ومن ثم إسقاط موضوع الدراسة على شواهد كمية من الأردن وتفسيرها نظريا واقتصاديا، وقد تم توظيف منهج رياضي لتصميم مقترح أولي لمؤشر سلوكي مركّب DRI، يجمع بين متغيرات إيجابية وسلبية تعكس سلوكات الإنفاق والادخار، بهدف قياس مستوى الالتزام بمبدأ الاعتدال المالي، ولا تسعى الدراسة إلى إثبات السببية ولا يمثل اختبارا ميدانيا، إنما استخلاص أنماط التوافق بين المؤشرات المالية وسلوك الطلب وربطها بمبدأ الإجمال في الطلب من خلال دراسات ميدانية وبيانات دقيقة موثوقة.

حدود الدراسة

- **الحد المكاني**: المملكة الأردنية الهاشمية.
- **الحد الزماني**: فترات زمنية متاحة وحديثة (2014,2017,2019,2021,2023).

إضافة الدراسة

وتتفرّد هذه الدراسة بأنها تُقدِّم معالجة علميّة غير مسبوقة في الأدبيات الاقتصادية الإسلامية، إذ تنقل مبدأ "أجملوا في الطلب" من كونه قيمة وعظية إلى نموذج سلوكي قابل للقياس والتحليل. وبذلك تُعدّ أول محاولة لتقعيد المبدأ النبوي ضمن إطار الاقتصاد السلوكي، بما يتيح إدماجه في سياسات الاستهلاك والادخار.

حيث تكمن جدّة الدراسة في بناء قنوات انتقال واضحة من المبدأ القيمي إلى السلوك الاقتصادي العملي عبر ثلاث آليات رسمية: الشمول المالي، والادخار التحوطي، والرقمنة المالية، وهذه القنوات تمثّل الجسر بين الأخلاق والاقتصاد، وهو ما لم تطرحه أي دراسة سابقة بحسب علم الباحث.

كما تُعيد الدراسة تعريف مبدأ "الاعتدال في الطلب" كمفهوم تطبيقي قابل للتنفيذ المؤسسي، وتقدّم لأول مرة مقترحا أولياً لمؤشرًا سلوكيًا كميًا مركّبًا (DRI) من إعداد الباحث، يُعد الأول من نوعه في الأدبيات الاقتصادية الإسلامية والسلوكية، قادرًا على قياس مستوى الانضباط في السلوك الاستهلاكي ضمن نطاق رقمي موحّد. وتقدّم الدراسة من خلال هذا المؤشر نموذجًا تفسيريًا وتطبيقيًا جديدًا يمكن اختباره في بحوث لاحقة على عينات محلية ودولية، ما يُعدّ مساهمة أصيلة ومبتكرة تربط بين النص القيمي والتحليل الاقتصادي الحديث.

الدراسات السابقة

من خلال البحث في قواعد البيانات الأكاديمية، والمكتبات الجامعية، والاطلاع على رسائل الماجستير والدكتوراه والأبحاث المحكمة، لم يتبين – في حدود علم الباحث – وجود دراسات تناولت موضوع البحث بصيغته الكاملة والمركبة؛ أي الربط الصريح بين التأصيل الشرعي لمبدأ "أجملوا في الطلب"، وتفسيره السلوكي الاقتصادي، وبنائه كنموذج كمي قابل للتطبيق والقياس، بالاستناد إلى شواهد أردنية معاصرة.

ورغم وجود أدبيات تناولت جوانب جزئية مثل الاعتدال في الاستهلاك أو أخلاقيات الترشيد المالي، إلا أن الدراسة الحالية تُعدّ – حسب ما توصل إليه الباحث – الأولى التي تُقدّم تركيبًا معرفيًا أصيلًا من خلال تحويل نص نبوي توجيهي إلى نموذج سلوكي قيمي قابل للقياس الكمي، باستخدام أدوات الاقتصاد السلوكي الحديث.

ولا تدّعي الدراسة تفردًا مطلقًا بالمجال، لكنها تمثل محاولة نوعية لردم فجوة قائمة بين المنظور الأخلاقي الإسلامي ومناهج التحليل السلوكي الكمي، عبر صياغة مؤشر تطبيقي هو الأول من نوعه في هذا السياق.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمبدأ الشرعي "أجملوا في الطلب".

المطلب الأول: الاقتصاد الإسلامي ومبادئه الأساسية.

يقوم المذهب الاقتصادي الإسلامي على أساس مقاصدي يجعل حفظ النفس والعقل والدين والمال والنسل مقاصد عليا توجه السلوك الاقتصادي للفرد والدولة والسوق (al-Shāṭibī،1997،p.285) وما يركز عليه المطلب هو مبادئ العدالة في التوزيع ومنظومة القيم الأخلاقية في التعاملات المختلفة ومبدأ الاعتدال، وهذه المبادئ الثلاث ما هي إلا ترجمة عملية لتلك الرؤية في مجالات الإنتاج والاستهلاك والتبادل.

الفرع الأول: العدالة في التوزيع

أولا: مفهوم العدالة في التوزيع: ويعرف بأنه عملية انتظام النفاذ إلى الموارد والفرص ومنع تركز الثروة بأيدي فئة مخصوصه من بني البشر أو الناس، مع التأكيد على ضرورة أن يكون حد الكفاية متوفرا للفئات الضعيفة ماديا عبر الأدوات الشرعية المنبثقة من النظام الاقتصادي الإسلامي (Chapra,1999) يقول تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾[الحشر:7].

ثانيا: أساليب التوزيع في الشريعة

1. الملكية المزدوجة، فأقر الإسلام الملكية الخاصة (الفردية) على عكس النظم الغربية، ولكنها ملكية ذات طبيعة مجتمعية، دعت الشريعة إلى تأدية الحق المجتمعي وأداء الواجبات المالية من الملكية الفردية، وكل ذلك يصب في مصلحة الجماعة (Al-Siddiqi،2004،pp.218-220).
2. مؤسسة الزكاة والصدقات الطوعية، وحقيقة أن تشريع الزكاة ومنظومة الصدقات الطوعية أبرز ما تتسم به الشريعة الإسلامية، لما تمثله من قناة تمويلية مستمرة دائمة من أصحاب الفائض المالي إلى وحدات العجز، الذين يكون الميل الحدي للاستهلاك لديهم مرتفع جدا، الأمر الذي يحدُّ من العوز ويضيق الفجوة البنيوية (Chapra،1992،p.162).
3. الخراج والعشور، وحقيقة هذه السياسات الشرعية لم تعد مستخدمة في الوقت الحالي، ولكنها تقابل الضريبة وفلسفتها في الوقت المعاصر، والتي لابد أن تراعي في فرضها وتوظيفها اعتبارات العدالة، وأن تفرض بميزان العدل والكفاءة على الرعية والأفراد وهذا ما أصله ودعا إليه أبو يوسف في كتاب الخراج (Abū Yūsuf,1969,pp.22-23).
4. التزام المنع للاحتكار والغبن والغش، وهذه الضوابط من محظورات الشريعة لأنها تعتبر معوقا أمام المنافسة التامة في الأسواق وميادين المعاملات المالية، الأمر الذي يقدح في اعتبارات العدالة والكفاءة على حد سواء، كالاحتكار فقال

صلى الله عليه وسلم "لا يحتكر الا خاطئ" (Muslim,1955,p.1219) ومنع الغش والتدليس والغبن حماية لعدالة الأسعار (Ibn Taymiyyah,1985,p.63).

5. منع الربا والاكتناز والمضاربات السلبية الهدامة، الأمر الذي يوجه التمويل نحو التقاسم والتشارك في تحمل المخاطر والانخراط نحو مضاربات ومشاركات حقيقية إيجابية محمودة شرعا، الأمر الذي يمنع تراكم الثروة وتوائم الحوافز مع اعتبارات العدالة والكفاءة (Al-Siddiqi،2004,pp.67-70). يجسد حديث النبي صلى الله عليه وسلم "وأجملوا في الطلب" (Ibn Mājah,p.784) قاعدة الاعتدال والقوام في الكسب وتحصيل الرزق، أي الطلب الرفيق للرزق الذي لا يخرق الضوابط الشرعية مع اليقين الكامل بأن الرزق مقدر وبيد الله، فلا يستدرك بالغلو في الطلب، وقد شرح المناوي (Al-Manāwī,1937,p.159) معنى "الإجمال" فقال هو طلب الرزق طلبا رفيقا، خذوا ما حل (تناولوه واطلبوه) ودعوا ما حرُم (اتركوه)، ومدار الأمر هنا التوكل على الله والإيمان باليقين المطلق بأن الله بيده الأمر كله.

ومما سبق، يرى الباحث أن مبدأ الإجمال يُرسي ثلاثة مرتكزات في غاية الأهمية وهي:

1. شرعية الوسيلة. 2. السعي المعتدل الوسط. 3. الأثر التوزيعي المعتدل.

الفرع الثاني: منظومة القيم الأخلاقية في المعاملات المالية.

أولا: التراضي والشفافية والوضوح، والأصل في التعاقد والمعاملات أن تكون تجارة عن تراضٍ، والتأكيد على وجوب الوفاء بالعقود والمواثيق وتحريم أكل أموال الناس بالباطل والرشوة وغيرها (Ibnʿ Uthaymīn,2002,p.18)، فهذه القواعد تنشئ معيارا أخلاقيا للسوق من شأنه رفع جودة المعلومات المتوفرة وخفض التكاليف وهذا جانب من جوانب الكفاءة.

ثانيا: قاعدة لا ضرر ولا ضرار، وهذه القاعدة الفقهية الكلية والمؤصلة في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم (Ibn Mājah,p.784) تعد مبدأً ناظما للسياسات المانعة للتسعير المجحف الضار ورفع الضرر البيئي الاجتماعي، وتجسيد الحسبة والرقابة وانعكاسها على الجودة والالتزام (Al-Shāṭibī,1997,pp. 285-305).

الفرع الثالث: الاستهلاك التوازني والانتاجي

وهذا يقابل الإسراف والتبذير لقوله تعالى:﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾[الأعراف:31] وهو تأكيد على أهمية تبني المجتمعات والأفراد مبدأ الوسطية التي تدار وفق الأولويات والضرورات والتزام حد الكفاية (Al-Qaraḍāwī,1995,p. 231).

وعلى مستوى الدولة فإن ضبط الإنفاق العام وفق ترتيب الأولويات وتفادي الاقتراض النقدي والتوسع فيه، وإعطاء الفرصة لبناء رأس المال البشري والإنتاجي الحقيقي، يتسق تماما مع مقصود القاعدة الفقهية واستدامة الاستهلاك في حدوده الوسطى، مما يرفع رفاه المجتمع الاجتماعي والاقتصادي في الأجل الطويل (Ibn Khaldūn,2005,pp.218-220)، وهذا ينسجم مع مبدأ الاستهلاك المستدام كما تمت معالجته من منظور إسلامي حديث عند حسن (Al-Ḥasan,2005) الذي أشار إلى أن ضبط الاستهلاك ضرورة لتحقيق التوازن بين الموارد والاحتياجات في الأجل الطويل.

وقد تناول العلماء الحديث الشريف: "اتقوا الله وأجملوا في الطلب"... ببيان فقهي ولغوي دقيق، حيث قال ابن رجب: " ليس في الحديث نهي عن طلب الرزق، بل نهيٌ عن الحرص والتهافت عليه بما ينافي التوكل" (Ibn Rajab,2001,p.137)، وأكّد أن معنى "الإجمال" هو الطلب الجميل الذي لا يشتمل على خرق للشرع، ولا استغراق للذهن في همّ الرزق بما يزاحم العبودية لله. ويُفهم من هذا أن المبدأ الشرعي " أجملوا في الطلب" لا ينهى عن السعي الاقتصادي، بل يُقيده بالوسائل المشروعة، ويُهذب الدافع النفسي عند الإنسان لضبط الشهوة المالية، ويؤصّل للسعي الحلال المتوازن. وقد جاء في فيض القدير للمناوي (Al-Manāwī,1937,p.159) أن الإجمال يعني: "طلب الرزق طلبًا رفيقًا بلا

حرص، مع التزام حدود الشرع". وهذا التوجيه النبوي يُشكّل أساسًا لما يُعرف في الاقتصاد السلوكي المعاصر بالتحكم في الانفعالات الاقتصادية.

ومما سبق، يرى الباحث أن الحديث الشريف: اتَّقوا اللهَ وأَجْمِلوا في الطَّلَب ... خُذوا ما حَلَّ ودَعوا ما حَرُم، يؤسس للمبادئ السابقة الثلاث، حيث إن المرتكز الأول يرتبط مباشرة بأخلاقيات المعاملات المالية وغيرها، فعبارة خذوا كل حل ودعوا ما حرم تجعل الحرمة والحل البوابة الوحيدة للدخول والخروج من الأسواق مع التزام الضوابط الشرعية في التعاملات في السوق، فمبدأ الإجمال في الطلب "يسمح بالربح الرفيق المشروع ويمنع كل وسيلة كسب تفسد عدالة المعاملات وهذا ينسجم مع قاعدة لا ضرر ولا ضرار".

وكما يؤسس مبدأ الإجمال، لمرتكز الاعتدال في السعي والاستهلاك، وهذا يظهر من نص الحديث عندما ربط الاعتدال بالتوكل الصحيح فقال: "لن تموت نفسٌ حتى تستوفي رزقها ...فأَجمِلوا في الطلب" أي اطلبوه برفق واتزان (Al-Ḥākim,1990,p.5). وهنا نجد أن مبدأ الإجمال في الطلب تجسد كمعيار أخلاقي سلوكي ليس وعظا خالصا فهو ينادي بعدم الانخراط خلف المخاطرات غير الضرورية الهدامة، والأخذ بعين الاعتبار التحوط المالي الرشيد وترتيب الاستهلاك وفق قواعد الأولويات.

وكما أسس مبدأ الإجمال في الطلب لفكرة العدالة التوزيعية كأثر مؤسسي وذلك عندما تحظر الشريعة تحصيل الرزق بالوسائل المحرمة، فإنها أغلقت قنواه الكسب غير العادل بالطرق الملتوية المتعددة وفتحت قناة المنافسة العادلة الكفؤة الأمر الذي يعزز الرفاه الاقتصادي ويحد من تراكم الثروة.

المطلب الثاني: السلوك المالي، التوازن بين الرغبة والضرورة ومفاهيم الاستهلاك العقلاني.

الفرع الأول: مفهوم الاستهلاك العقلاني

هو توزيعُ الدخل عبر الزمن على نحوٍ يُحقِّق منفعةً مُستدامة تحت قيد الميزانية والمخاطر، مع تغليب الضروريات على الكماليات عند شحّ الموارد (Friedman, M,1957,pp.20-37). ويتسق هذا في التصوّر الإسلامي مع مبدأ القصد والاقتصاد في النفقة، ومنعُ التبذير والإسراف حيث صاغ الغزالي (Al-Ghazālī,p.60) قاعدةً عملية: عمارة المعاش ذريعةٌ للمعاد، فلا إفراطَ يُلهي، ولا تَرْكُ يُفقِر، بل توسطٌ يحفظ المصالح، ويرى الحنيني (Al-Ḥanīnī,2018,pp.83-102) أن فلسفة الاستهلاك في الفقه الإسلامي ليست مقتصرة على كونها نشاطًا اقتصاديًا مجردًا، بل تحكمها ضوابط شرعية تسعى لتحقيق مقصد الاعتدال والتوازن، بما يمنع الإفراط أو التبذير. وتأكيدا على أن ترشيد الاستهلاك يؤدي إلى حماية الموارد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهو ما يتقاطع مع مفاهيم الاقتصاد السلوكي الحديث في التحكم بالرغبات وتوجيه الإنفاق نحو الضروريات.

ويرى الباحث أن تبني الأفراد السلوك المالي المعتدل والاقتصاد في الاستهلاك يقلل من التقلب الاستهلاكي وحجم الديون غير الضرورية، ويسهم في تعزيز الرخاء والاستقرار المادي في الأجل الطويل.

الفرع الثاني: تفسير مبدأ الإجمال في الطلب في ضوء الاقتصاد السلوكي.

أولا: يفهم من مبدأ الإجمال في الطلب أنه ليس وعظا خالصا إنما انقلب لمعيار أخلاقي سلوكي للطلب المنضبط، باختيار الوسيلة الحلال وتجنب المخاطر الهدامة ومقاومة النزعة الاستهلاكية المظهرية والعجلة، " لا حرص ولا تهافت ولا شبهات" (Al-Manāwī,1937,p.159) وتلك المفاهيم يتبناها الاقتصاد السلوكي بما يسمى ضبط التحيُزات وتفضيل الحاضر وفرط الثقة، وهي من مصطلحات الواقع المعاصر.

وعلى الصعيد المؤسسي فقد قرر ابن تيمية (Ibn Taymiyyah,1985,p.63) جهاز الحسبة ودوره في ضبط الأسواق وإقامة الضوابط الشرعية كآليات تنظيمية مساندة لسلوك الإجمال تمنع تشويه جهاز الأثمان والأسعار والإخلال بالعدالة. ويرى الباحث أن الحديث الشريف يتسق مع مبادئ الحوكمه للأسواق للحد من المخاطر على تنوعها.

الفرع الثالث: تعبئه الموارد المالية وفق مبدأ الإجمال

أولا: التخطيط الشخصي والتحوط المالي وفق مبدأ الإجمال.

وحقيقة أن مبدأ الإجمال في الطلب يعتبر موجها للسلوك المالي إلى الاعتدال والاقتصاد بعيدا عن المظهرية في الاستهلاك، ويتأسس هذا شرعا بقوله صلى الله عليه وسلم: " أَجْمِلوا في الطلب... خذوا ما حلّ ودَعوا ما حَرُم"، وبشكل عملي فإن هذا يترجم إلى ميزانية الفرد الشهرية، والتي تأخذ بفلسفة الأولويات والتحوط بالادخار، فتقدم الميزانية الضروريات على الكماليات ونعزز هذا بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾[الفرقان:67] وأُشير إلى أن قرار الفرد المالي محكوم بمعيار كلي للمعاملات وهو " لا ضرر ولا ضرار" (Al-Nawawī,2009,p.97)، أي التزام الفرد بالمبدأ يمنع من وقوع ضرر متعد إلى الأسرة والدائنين وغيرهم (شرح الأربعون النووية، الدرر السنيه).

ثانيا: اتباع هندسة مالية واستثمارية وتنويع محفظة المباحات

ويعرف الاستثمار المسؤول الحقيقي بأنه: توجيه رؤوس الأموال إلى أصول ومشروعات حقيقية منتجة (مصانع ومباني وآلات وغيرها) من شأنها توليد قيمة مضافة حقيقية في الاقتصاد الحقيقي (World Bank,2013,pp.32-33)، وهذا ما ينسجم مع فلسفه الاستثمار المرعية في الشريعة الإسلامية، وذلك بربط التمويل بأصول ومنافع حقيقية (Laldin,Furqani,2013).

وبما أن الإجمال في الطلب يعني الاعتدال والبعد عن المظهرية والتكلف والمخاطر غير الضرورية، فإن التطبيق العملي يكون عن طريق تكوين محافظ مالية وعاؤها من المباحات، أي خلوها من الربا والقمار والميسر والغرر والأنشطة المحرمة، وربطها بأصول مرتبطة بالنشاط الحقيقي (أسهم شرعية وصكوك مباحة وسيولة مشروعة) مع الأخذ بمبدأ تقاسم المخاطر وعدم تحميلها لطرف واحد دون غيره وهذا حقيقة هو جوهر الصناعة والهندسة المالية الإسلامية (Iqbal, Mirakhor,2011,pp.103-121)، ونؤكد هنا على مبدأ التنويع لأنه يقلل المخاطر ويعمل على تشتيتها ويحسن من عملية التوزيع الاجتماعي.

ومبدأ الإجمال في الطلب في حقيقته يرفض الإفراط والمظهرية فهو يدفع دوما إلى الموازنة بين أصول مباحة والاعتدال.

المبحث الثاني: الدلالات الاقتصادية في مبدأ الإجمال في حديث " أجملوا في الطلب".

المطلب الأول: دلالات الحديث الشريف في جانب الاستهلاك.

يشير الحديث الشريف إلى توجيهات ومضامين سلوكية واقتصادية ترتبط بالطلب الاستهلاكي.

الفرع الأول: الدعوة إلى عقلنة الطلب الاستهلاكي وتقنينه

أولا: حقيقة يرتبط سلوك المسلم الاقتصادي بمبدأ التراتبيه وفق الأولويات، وهذا يحتم على الفرد توجيه الإنفاق نحو الضروريات والحاجيات والابتعاد عن الاستهلاك المظهري، الذي بات من أبرز قضايا العصر والسبب الرئيس في تضخم الطلب والديون الاستهلاكي (Veblen,1899)، فإن ترك الترف والاستهلاك البذخي وتوجيه النفقات نحو الطيبات والأخذ بفقه الأولويات يساهم في ضبط السلوك الاستهلاكي في حده الأمثل (Al-Ghazālī,p.60)، وأشار زيدان (Zedan,2017,pp.59-78) إلى أن السلوك الاقتصادي في الإسلام لا ينفصل عن المنظومة القيمية والروحية، بل يتأسس على قواعد أخلاقية تحكم حركة الإنسان في السوق، وتمنع الغش، والاحتكار، والاندفاع في الاستهلاك. ويرى أن هذه الضوابط الشرعية تُسهم في كبح التحيّزات السلوكية التي تؤثر على القرار الاستهلاكي، مثل الطمع أو الخوف المفرط، وهو ما يعالجه الاقتصاد السلوكي أيضًا. وأشار نصيري وتمام في دراسة مقارنة (Naseri&Tamam,2012,p.182) أن للقيم الدينية دورا حاسما في تشكيل

سلوك المستهلك في الدول الإسلامية والمسيحية على حد سواء، لكن التأثير يكون أوضح في المجتمعات الإسلامية حيث يرتبط الاستهلاك بالبعد الروحي والضوابط الشرعية، مما يدعم فكرة الاقتصاد السلوكي القيمي الذي يدعو إليه الإسلام.

ويرى الباحث أن تقنين الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي يؤدي إلى تضييق الفجوة في الطلب المظهري غير المرغوب، وتضييق فجوة الطلب التضخمي الأمر الذي يرفع من الكفاءة والتوزيع العادل للموارد المالية.

ويؤيِّد هذا المعنى الفقهي بقاعدة أصولية وهي: درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، فالطلب الاستهلاكي المفرط، وإن حقق للإنسان منفعة فهي لحظية، إلا أنه يؤدي إلى مفسدة اجتماعية واقتصادية متمثلة في الغبن، والإفراط المالي، وتضخم الإنفاق، وهذا مما ينهى عنه الشرع وإن لم يكن محرمًا بذاته. وقد بيّن الإمام الشاطبي أن التكليف الشرعي لا يراعي فقط الأفعال، بل المآلات والعواقب، فقال: "النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعًا" (Al-Shāṭibī,1997,p.285)، ومن ثمّ فإن الإغراق في الطلب ينافي مقصود الشارع في الاعتدال والتوازن، وهو ما يُبرر تدخل السياسات الشرعية لضبط سلوك الأفراد في الطلب، ومن هنا يتكامل مبدأ الإجمال مع مقاصد الشريعة.

وحقيقة إن تقليص أثر حالة عدم اليقين، وعدم الايمان ضمن مبدأ كفاية الرزق وأنه بيده تتعالى وحده، يحد من سلوك الطلب الاستهلاكي المحفز بالنزعة والاندفاع، وهذا أشار إليه الغزالي في كتابه إحياء علوم الدين بأبعد معانيه عندما حاول الربط بين اليقين بالرزق والسلوك الاقتصادي المعتدل، فهو يعالج بشكل جزئي الضغط النفسي للاستهلاك كرؤية إيمانيه عقدية، وهو ناتج عن الخوف من المستقبل ومشكلة الندرة الموهومة (Modigliani, F,1954,pp.388-436)، بينما الاقتصاد الحديث يرى أن عدم اليقين الدافع الرئيس للأفراد لتقديم الاستهلاك أي زيادته خشية من المستقبل.

ثانيا: التزام عدالة الأسعار والتبادل

يرتبط مفهوم "خذوا ما حل ودعوا ما حرُم" بوضع ضوابط تمنع الاستغلال والجحود السعري والغبن الفاحش، ووضع ابن تيمية (Ibn Taymiyyah,1985,p.63) في كتابه الحسبة أسسا لضبط الأسواق، الأمر الذي يمنع التلاعب بجهاز الأسعار وتعزيز العدالة في التبادل وتعزيز المنافسة العادلة الكفؤة.

ويرى الباحث أن العدالة التبادلية شرط أساسي في المعاملات الاقتصادية لحماية الأطراف الأقل وزنا وتأثيرا في السوق، وهي تحقق الكفاءة بشقيها الإنتاجية والتخصيصية الأمر الذي يؤدي إلى تجنب الاختلالات في جهاز الأسعار.

المطلب الثاني: دلالات الحديث في جانب الإنتاج والعمل

يعد حديث النبيﷺ وأجملوا في الطلب، قاعدة توجيهيه مركزية في الاقتصاد الإسلامي والفكر الإنتاجي، فهو معيار ضابط للسلوك الإنتاجي ودافع للسعي في طلب الرزق عبر توليفه من التوجيهات التي ترسم حدود الطلب الاستهلاكي.

الفرع الأول: الأخذ بوسائل الحلال في العمل والإنتاج

أولا: قوله: "خذوا مل حل، ودعوا ما حرُم" تأسيسا شفافا لمبدأ شرعية وسائل الكسب والعمل، وبالتالي يُقصي أي نشاط إنتاجي يقوم على المحرمات والظلم والغرر. وهنا يصبح الحديث إطارا لمفهوم الإنتاج الحلال، فهو معيار للحكم على مشروعية أي نشاط اقتصادي من عدمه يقوم ابتداء على شرعية الوسيلة قبل النظر في الربحية، وقد فسر ذلك الإمام ابن رجب (Ibn Rajab,2001,p.137) بأن الحلال لا يقصد فقط بالنتيجة بل في الوسيلة ذاتها، وقد أشارت بعض الدراسات المعاصرة(Al-Rifāī,2018,p.25،) إلى ضرورة التحول الكامل من النمطية المالية الكلاسيكية في التمويل والقائمة على المضاربات الهدّامة والمخاطر المرتفعة، إلى نماذج تمويلية سلعية حقيقية تؤدي إلى النهوض بالإنتاج وطاقته وهذا ما يدعو إليه الاقتصاد الإسلامي.

وينوه الباحث في هذا السياق إلى أن ما سبق يقابل مبدأ تحليل جانب العرض الأخلاقي في الفكر الاقتصادي حيث لا ينظر إلى الإنتاج بمعزل عن الوسائل والآليات.

ثانيا: التوسط والاتزان في الحوافز الإنتاجية

ومن أبرز ما دعي اليه الحديث السعي الإيجابي في الكسب والاعتدال في الطلب، ومبدأ الإجمال لا يعني ترك العمل والسعي بل اللهاث خلف الكسب الحلال باي وسيله حلال وهذا تفسير ابن رجب (Ibn Rajab,2001,p.137) عندما قال: "ليس في الحديث نهي عن الطلب، وإنما فيه نهي عن التهافت والحرص المذموم"، الأمر الذي يحقق التوازن بين الكد والتعب والايمان بان الرزق مقدر، وهذا ترسيخ لما يعرف بالتوازن الإنتاجي في الاقتصاد الإسلامي. وكما أكد ابن عاشور(Ibn Āshūr,2001,p. 173) ان الإجمال في الطلب يعنني السعي من غير لهاث وحرص واستعباد للنفس بل في حدود الكفاية والكرامة، فيكون ابن عاشور قد ادخل بعدا مقاصديا اجتماعيا مقترنه بالعدالة الاقتصادية الاجتماعية. وينوه الباحث إلىهذا المعنى الاقتصادي يتطابق مع ما يسميه المعاصرون بـ الكد المقنن والسعي المقترن بالإيمان بتقدير الرزق، الأمر الذي يحقق كفاءة نفسية اقتصادية. ويتفق مع ما يسميه المعاصرون بمبدأ الكفاءة الحدية في السعي.

ثالثا: تجنب الإفراط الإنتاجي والحفاظ عليه في حدود آمنه.

أشار الحديث النبوي: "فَإِنَّهُ لَنْ تَمُوتَ نَفْسٌ حَتَّى تَسْتَكْمِلَ رِزْقَهَا، فَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ، وَخُذُوا مَا حَلَّ وَدَعُوا مَا حَرُمَ" إلى فكرة محورية في المذهب الاقتصادي الإسلامي وهو الاكتفاء الإنتاجي في حدود الضوابط الشرعية والمقاصد، لا التمسك والإفراط في الكسب غير المنضبط والواعي، فالأمر بالإجمال في الطلب لم ينهَ عن العمل بل عن نهى الجشع والطمع في الإنتاج والإفراط في السعي، الذي يؤدي إلى اختلالات اقتصادية واجتماعيه وأخلاقية، وهذا ما وصفه ابن رجب بأنه سوء أدب مع الله، لأن الطمع المفرط في الإنتاج والسعي معناه الشك في تقديره وعدم اليقين بمبدأ كفالة الرزق وضعف في التوكل على الله، الأمر الذي يؤدي إلى استغراق النفس في الشقاء المادي على حساب اليقين العقدي، وقد أضاف القرطبي (Al-Qurṭubī,1964,p.259) تفسيرا مقاصديا لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾[الاسراء:29] وهو أن البسط الزائد في الإنفاق أو الإنتاج هو إسراف مآله الاختلال الاجتماعي والذهني.

ويؤكد الباحث في هذا السياق أن هذا التوجيه يعزز فكرة الإنتاج المعتدل والتي تمنع الإفراط الصناعي والضغط الاجتماعي الناتج عن الطمع الاقتصادي.

المطلب الثالث: الدلالات التوزيعية والحوكمية في مبدأ الإجمال في الطلب

يرسي الحديث الشريف لنا قاعدة محورية في الاقتصاد الإسلامي وهي أن الطلب والسعي لابد أن يكون جميلا، بمعنى أن يكون نقيا رفيقا بعيدا عن أي شكل من أشكال الظلم والتعدي والطمع الاقتصادي، ومهذبا بالمنظومة القيمية والأخلاقية والمقاصدية.

الفرع الأول: العدالة التوزيعية ومنع الكسب المفرط

إن الإجمال في الطلب في مضمونه بُعد عن الربا والغش والغرر والاحتكار، وهي أدوات تعمل على نقيض من العدالة التوزيعية، فالطلب أو الكسب القائم على الاستغلال والإفراط يعد خرقا لمبدأ الإجمال، يوسع فجوة الفروقات في الثروة ويعزز التمايز بين الأفراد والطبقات، وهذا ما أشار إليه ابن عاشور (Ibn Āshūr,1984,pp.217-219) أن الشريعة حرمت كل ما يؤدي إلى كسب غير مشروع وبلا مقابل عادل، وهذا هو جوهر الفساد الاقتصادي وفساد الأسواق. وأكد القرضاوي (Al-Qaraḍāwī,1995,p.231) أن تحريم الربا والغرر هدفه إرساء العدالة في توزيع الثروة، فتنتقل الدخول إلى القنوات المنتجة لا الريعية، وأشار الرواشدة (Al-Rawāshidah,2016,pp.120-105) أن ترشيد الاستهلاك يُعتبر من أهم آليات تحقيق العدالة الاقتصادية في الفكر الإسلامي، لأنه يحدّ من التفاوت الطبقي، ويعزز القدرة الادخارية للأفراد.

وينوه الباحث في هذا السياق إلى أن العامِل الذي يرفع الأسعار استغلالا وجشعا لحاجة المستهلكين طالبي السلع، لا يُجمل في الطلب إنما يخرق عدالة الأسواق.

الفرع الثاني: الحوكمه وجهاز الحسبة الاقتصادية في مبدأ الإجمال

يقول ابن تيميه (Ibn Taymiyyah,1985,p.63) "على ولي الأمر أن يُلزِم الناس بالبيع والشراء على وجه العدل، ويمنع الظلم في المعاملات والغش والاحتكار والمخادعة"؛ إذ إن الدولة مسؤولة عن مراقبة وضبط المكاييل والموازين والأسعار والمعلومات لتحقيق الحالة التوازنية بين قوى الطلب والعرض، وهذا تأكيد واضح على أن الدولة كنظام حوكمي لها الدور الأبرز في ضبط سلوك الأسواق تماشيا مع مبدأ الإجمال والاعتدال.

ويرى الباحث أن الإجمال في الطلب لا يتحقق على أكمل وجه، ولا يكتمل إلا بوجود نظام مؤسس يضبط سلوك السوق والمتعاملين فيه، فمبدأ الإجمال ليس توجيها فحسب إنما يتطلب بيئة سوقية محوكمة منضبطة، وجهاز الحسبة نموذج فعال في منع الفساد المعلوماتي والاحتكاري وهذا جوهر الحوكمة المعاصرة، فحديث الإجمال في الطلب إطار أخلاقي اقتصادي شامل يضبط العدالة في الأسواق بمنعه للكسب المفرط ويؤسس للحوكمة الاقتصادية بتفعيل الرقابة.

الفرع الثالث: المقصد الاقتصادي وكبح الإفراط في الكسب

وذكر الشاطبي (Al-Shāṭibī,1997,p. 285) أن الاعتدال مقصد جوهري في الشريعة، وأن الإفراط والمبالغة في تحصيل الأموال يعد خرقا لروح الشريعة، فالإجمال في الطلب ما هو إلا تمثيل عملي للمقصد الكلي، وذلك برفع الحرج وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وهذا أكد عليه إسماعيل (Ismāīl,2011,p.251) حيث إن الشريعة لا تقتصر على تحليل أو تحريم المعاملة، بل تهدف إلى تهذيب النفس الاقتصادية، وضبط شهوة الكسب، وتحقيق المصلحة العامة من خلال الاعتدال في الطلب والإنفاق، وهو امتداد عملي لمقاصد الشريعة.

ففي ضوء حديث النبي صلى الله عليه وسلم يربط بين الرزق المكتوب واليقين به وبين الطلب المهذب من خلال مبدأ الإجمال في الطلب، فالتاجر الذي ينتظر الرزق دون خرق القيم هو من أجمل في طلبه، حتى لو تأخر عليه الربح.

المبحث الثالث: شواهد كمية معاصرة لمبدأ الإجمال في الطلب في الأردن ومعناها الاقتصادي

ينطلق هذا المبحث من الفرضية التي تم تأصيلها في المبحث الأول، بأن مبدأ "الإجمال في الطلب" يمثل نمطًا استهلاكيًا معتدلًا، يمكن تتبعه سلوكيًا من خلال الشواهد الكمية في الحالة الأردنية، وهي:

1. الشمول المالي (امتلاك الحسابات وأدوات مالية آمنة ومنخفضة التكاليف بما ييسر الادخار المنظم).
2. كثافة الحسابات المصرفية للودائع والقروض لكل 1000 بالغ كمقرِّب لاعتماد الاسرة على الادخار مقابل الدين.
3. انتشار المحافظ والأموال السائلة (المالية الرقمية السائلة) كأداة عملية لترجمة الإجمال إلى سلوك يومي (ادخار صغير، ميزانية يومية، تكاليف معاملات قليلة)، مع الاستئناس بمؤشر عبء الدين الأسري (DBR) لفهم قيود السلوك والاطلاع على مخاطر الأسرية.

المطلب الأول: تضمين مبدأ الإجمال في الطلب عبر الشمول المالي – الأردن.

يبين الجدول (1) تطور نسب امتلاك الحسابات المالية الرسمية بين البالغين في الأردن خلال الفترة (2014–2021)، استنادًا إلى بيانات البنك الدولي (*Global Findex Database*, 2022).

الجدول (1): الشمول المالي *Global Findex*: نسب امتلاك الحسابات المالية الرسمية بين البالغين.

المؤشر	2014	2017	2021
إجمالي امتلاك حساب +15	24.6	42.5	47.1
امتلاك حساب، ذكور (15+)	56.3	58.6	58.6
امتلاك حساب، إناث (15+)	15.5	33.3	34.1
الفئة 15-24	12.4	25.2	28.7

المؤشر	2014	2017	2021
الفئة 25+	31.8	51.3	53.2
تعليم ابتدائي فأقل	18.2	37.1	38.7
ثانوي فأعلى	26.9	44.6	50.2
أفقر 40% دخلًا	16.3	32.9	37
أغنى 60% دخلًا	30.1	48.9	53.9
خارج قوة العمل	13.8	31.2	38.6
داخل قوة العمل	39.8	57.1	55.2

- منتدى الاستراتيجيات الأردني (2022) – تقرير الشمول المالي العالمي (2021) – عمّان.

ويبيّن هذا الجدول، تفريعات مجتمعية حسب الجنس والفئة العمرية، وعلى المستوى الكُلّي، ارتفعت نسبة امتلاك الحسابات المالية بين البالغين من 24.6% عام 2014 إلى 47.1% عام 2021 وهذا يدل على تحقق نمو نسبي بواقع+91% أي +22.5 نقطة مئوية، وعلى مستوى النوع الجنسي، حافظ الذكور على مستويات مرتفعة نسبيًا (56.3% → 58.6%) بفارق 2.3+نقطة، بينما سجّلت الإناث نموا واضحا من 15.5% إلى 34.1% بواقع 18.6+ نقطة أكثر من الضعف نسبيًا، ولدى الشباب 24–15سنة ارتفعت الملكية من 12.4%إلى 28.7% بواقع 16.3 نقطة، يعادل تقريبا +131% ، كما ارتفعت لدى ذوي التعليم الابتدائي فأقل من 18.2% إلى 38.7% بواقع 20.7 نقطه يعادل تقريبا + 127%، ولدى الأفقر 40% من الدخل من 16.3% إلى 37.0% بواقع 20.7 نقطة والتي تعادل تقريبا +127% ، وهذه التحركات لا تعني مجرّد عمليات فتح للحسابات المالية بل انتقالًا بنيويًا من التعامل النقدي المتفرّق المتعدد الصغير إلى قنوات إيداع ودفع منظّمة منخفضة التكاليف، وشفافية أعلى للتدفقات النقدية، وإتاحة الادخار المنتظم الأمر الذي يدعم تسوية وتنعيم الاستهلاك عبر الزمن (لا عقلانية والرشد في الاستهلاك) بدل مواجهة صدمات الدخل قصيرة الأجل. وما ينبغي الإشارة إليه وهو الأهمّ أن فجوة النوع الجنسي ما زالت قائمة الأمر الذي يُظهر هامشًا إضافيًا لتعزيز الانضباط المالي لدى الشرائح الأقل وصولًا (خاصة النساء، الشباب، الافقر) من خلال حسابات أجور ومحافظ منخفضة الرسوم.

وإذا ما تم إسقاط الدلالات على مبدأ الإجمال في الطلب باعتباره معيارا سلوكيا أخلاقيا شفافا وليس توجيها فحسب، فإن اتساع قاعدة الحسابات المالية الرسمية بين البالغين وانتشار هذه الفلسفة المصرفية والتعاملات الرقمية المالية بين الأفراد في المجتمعات يوفّر البنية التحتية السلوكية للاعتدال، أينحن بصدد نشر ثقافه الادخار الاحترازيّ ثم إنفاقٌ محسوب عقلاني معتدل، مع تقليص حاجة اللجوء إلى مزيد من ديون استهلاكية قصيرة الأجل مرتفعة الكلفة. وعندما تتيسّر أدوات الادخار والدفع أمام شريحة أوسع من البالغين، تصبح قرارات توقيت وحجم الاستهلاك أكثر عقلانية واتساقًا مع قيود الدخل؛ أي أن الشمول المالي يعمل كحوكمة ذاتية للطلب تترجم قيمة مبدأ الإجمال إلى ممارسة يومية قابلة للقياس والتطبيق.

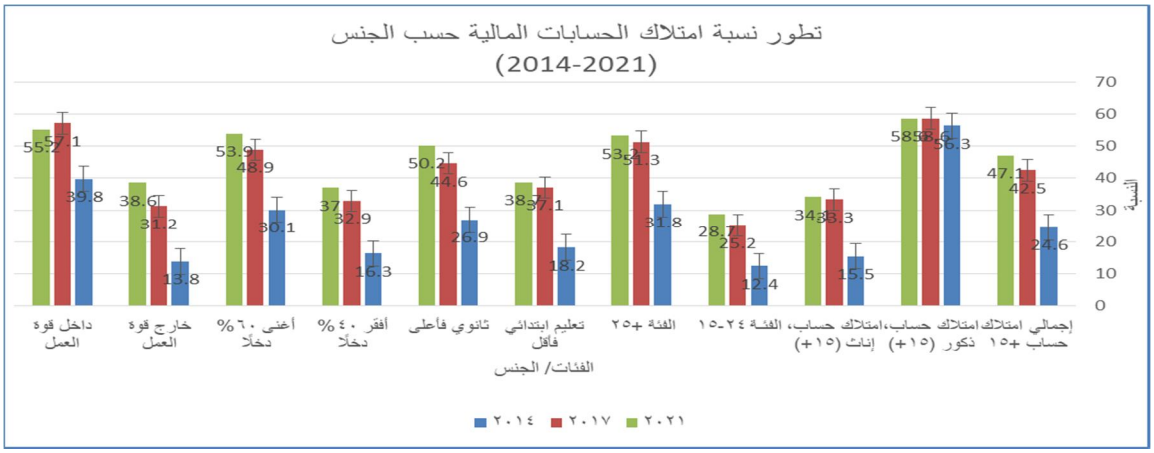

الشكل (1): تحليل بياني لتطور الشمول المالي في الأردن (2014-2021).

ويبين الشكل البياني الفروق التوقيتية للشمول المالي لفئات متعددة من المجتمع الأردني، ونلحظ تحسنا واضحا لدي فئة الإناث والشباب (15-24سنة) وذوي التعليم الابتدائي أو أقل، وكذلك ذوي الدخول المنخفضة. وهذا يعزز من فعالية المبادرات الشمولية التي تستهدف فئات مهمشة من المجتمع ماليا، وهذا بالحقيقة يمثل جوهر الرؤية الإسلامية ومبدأ الإجمال والداعي لتبني أنماط استهلاكية رشيدة. والذي يؤيد هذا ما أُشير إليه وهو أن التحيزات السلوكية مثل تجنّب المخاطرة والميل إلى الادخار على المدى الطويل، تؤثر بشكل مباشر على سلوكات الاستثمار والتخطيط المالي، لا سيما لدى النساء، وهو ما يتوافق مع المبادئ الإسلامية في ترشيد الإنفاق والتخطيط المالي المتزن (Rahman et al., 2024, 592).

يبين الشكل (2) تطور نسب امتلاك الحسابات المالية للبالغين في الأردن مقارنة بالسعودية خلال الفترة (2014-2021)، استنادًا إلى بيانات البنك الدولي (*Global Findex Database, 2022*).

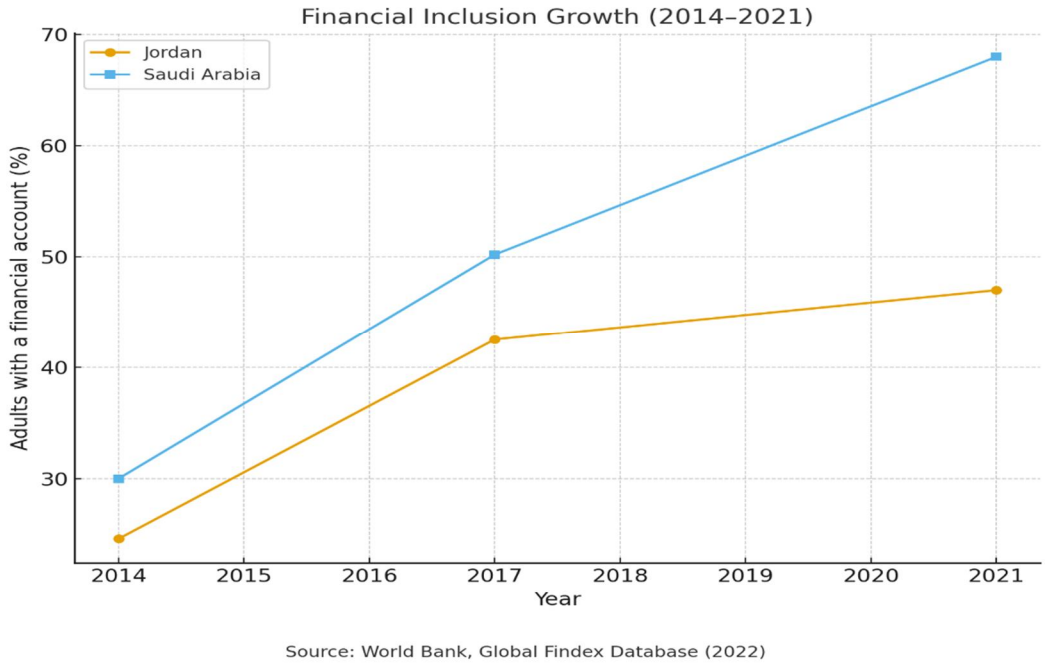

الشكل (2): نمو الشمول المالي في الأردن والسعودية (2014-2021).

ويتضح من الشكل أعلاه أن الأردن تشهد حالة من النمو التدريجي في الشمول المالي، ففي عام 2014 بلغت النسبة (24.6%) مقارنة بعام 2021 حيث بلغت (47%)، بينما حققت السعودية نموا بوتيرة أسرع من (30%) إلى (68%) خلال الفترة ذاتها، وعليه يمكن أن يترجم الفرق هذا بين البلدين بحسب اختلاف البنية والقوة المالية والبنكية، ويشير الفرق إلى أن السياسات المالية في الأردن بحاجه إلى مزيد من أدوات التحفيز لزيادة معدل الشمول المالي، ليتسنى الانسجام مع مبدأ الإجمال في الطلب في ضبط الاستهلاك وتنمية الادخار.

المطلب الثاني: مبدأ ادّخر ثم اطلب في سلوك السوق – الودائع، القروض، المالية الرقمية، وتضمينه مبدأ الإجمال في الطلب.

يقيس الجدول (2) كثافة الاستخدام أي عدد الحسابات (ودائع، قروض، محافظ) لكل 1000 بالغ، وهنا نحاول الإجابة على سؤال رئيس وهو: هل من الأفضل أن يعتمد المجتمع أكثر على الادخار أم القروض؟ وهل الحسابات المالية والرقمية تساهم في المحافظة على الانضباط اليومي؟

الجدول (2): مؤشرات الوصول للخدمات المالية FAS-IMF عبر FRED عدد الحسابات لكل 1000 بالغ في الأردن.

المؤشر / السنة	2019	2020	2021	2022	2023
حسابات ودائع لدى البنوك التجارية (إجمالي)	504.23	501.45	531.64	535.54	602.03
حسابات قروض لدى البنوك التجارية (إجمالي)	185.74	210.7	176.86	175.08	181.11
حسابات ودائع للأُسر	501.89	490.63	507.4	508.58	521.95
حسابات قروض للأُسر	163.56	160.43	161.87	163.4	158.63
حسابات أموال متنقلة مسجَّلة	70.89	156.23	224.71	317.21	390.32

وكما يبين الجدول قياسات كثافة وعدد الحسابات واستخداماتها، وليس فقط مجرد الامتلاك لها وفتحها: أي عدد حسابات الودائع والقروض لدى البنوك لكل 1000 بالغ، إضافة إلى نظائرها الخاصة بالأُسَر، وإلى الحسابات المسجّلة للأموال المتنقلة .عبر الفترة 2023–2019، ترتفع حسابات الودائع/1000 بالغ إلى نحو 602.03 في 2023، بينما تتراجع حسابات القروض/1000 بالغ من ذروة عام ≈ 2020 210.70 إلى ≈ 181.11 في 2023 أي 29.59 حسابا (- 14.0%عن الذروة مقارنه بـ 2019)، وبالمقابل ارتفعت ودائع الأُسَر/1000 بالغ إلى ≈ 521.95 مع انخفاض قروض الأُسَر/1000 بالغ تقريبا ≈ 158.63، بينما تقفز الحسابات المتنقلة/1000 من ≈ 70.89 إلى ≈ .390.32 أي + 319.43 حسابا بما يعادل تقريبا +451% خلال أربع سنوات، وحقيقة هذه التذبذبات والأنماط يمكن تفسيرها على أنها عملية إعاده تموضع سلوكي من جديد، حيث تسود فلسفة السيولة عبر الإيداعات على حساب التوسع الائتماني الاستهلاكي فضلا عن مساعدة المالية الرقمية لدورها في تقليل التكاليف وزيادة معدل الانضباط للميزانية التي تحوي أو تُعدُّ للادخارات الصغيرة أو النقديات المتفرقة.

ومن ناحية اقتصادية، يمكن تفسير هذه التذبذبات على أنها انتقال من تمويل الاستهلاك بالقروض قصيرة الاجل إلى تمويل ذاتي عبر قناة الادخار، الأمر الذي يقلل التقلبات في الطلب الاستهلاكي ومخاطر اتساع فجوة عدم التطابق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، وهذا كله يساعد على الكفاءة في تخصيص الدخول.

وإذا أُسقطت الدلالات الاقتصادية السابقة على مبدأ الإجمال في الطلب، يتبين لنا أنّ انتشار التعامل وزيادة كثافة الودائع على القروض وتوسّع المحافظ الرقمية يترجم عمليا الاعتدال والاقتصاد إلى آليات وأنماط تنفيذية يومية، أي اعتماد مبدأ "الادخار أوّلًا ثم الشراء" والاقتراض رهين الضرورة وبحدود واضحة. فإنّ ارتفاع ودائع الأُسَر/1000 خصيصا يُجسّد "التحوّط الرشيد العقلاني" الذي ينصح به، فيما يُقلِّص هبوط قروض/1000 الاعتماد على الطلب الاستهلاكي المموّل بالدَّين. ونعزز ذلك الرقمنة المالية ودورها كمعيار تصحيحي سلوكي "مصحح سلوكي" يحدّ من تفضيل الحاضر ويجعل قرار الاستهلاك أكثر اتساقًا مع قيد الدخل والهدف الادخاري، فتقوى حوكمة الطلب ذاتيًا من داخل الأسرة وليس فقط عبر الرقابة الخارجية، ويزيد من قدرة الاسر على امتصاص ومواجهه أي صدمة دون الوقوع في فخ الديون وهذا ما يعنيه مبدأ "أجملوا في الطلب".

وبهذا، يرى الباحث أن الشواهد الكميّة يمكنها أنّ توسّع الشمول المالي، وأن ارتفاع كثافة وعدد حسابات الودائع بالتوازي مع تراجع نسبي في كثافة وعدد حسابات القروض، مع التعزيز من خلال القفزة المالية الرقميّة، قد أسّست في الأردن لبنية عمليّة تُقرّب سلوك الأسر من روح الإجمال في الطلب ونشر ثقافة الادخار الاحترازيّ قبل ثقافه الاستهلاك، وطلب متأنٍّ عقلاني بعيدا عن الاندفاع والمظهرية والتمويل قصير الأجل مرتفع الكلفة. ويعد الادخار في المنظور الإسلامي أكثر من مجرد وسيلة مالية للحفظ بل هو مقصد شرعي هادف إلى تعزيز الاستقرار الأسري والاجتماعي والتحوط من المخاطر المستقبلية، ويؤسس لسلوك اقتصادي رشيد يقوم على مبدأ التوازن بين الحاجة والإنفاق (Bayṭār, 2025, 1-30). وبهذا المعنى، لا تعمل المؤشرات بوصفها أرقامًا مستقلة، بل كقنوات انتقال اقتصادية سلوكية توجيهية تقلّل من تقلب الاستهلاك، وترفع قدرة امتصاص الصدمات، وتُحسّن مواءمة التوقيت والحجم في قرارات الإنفاق، وهو عين الاعتدال الذي يحضّ عليه المبدأ النبوي في "وأجملوا في الطلب".

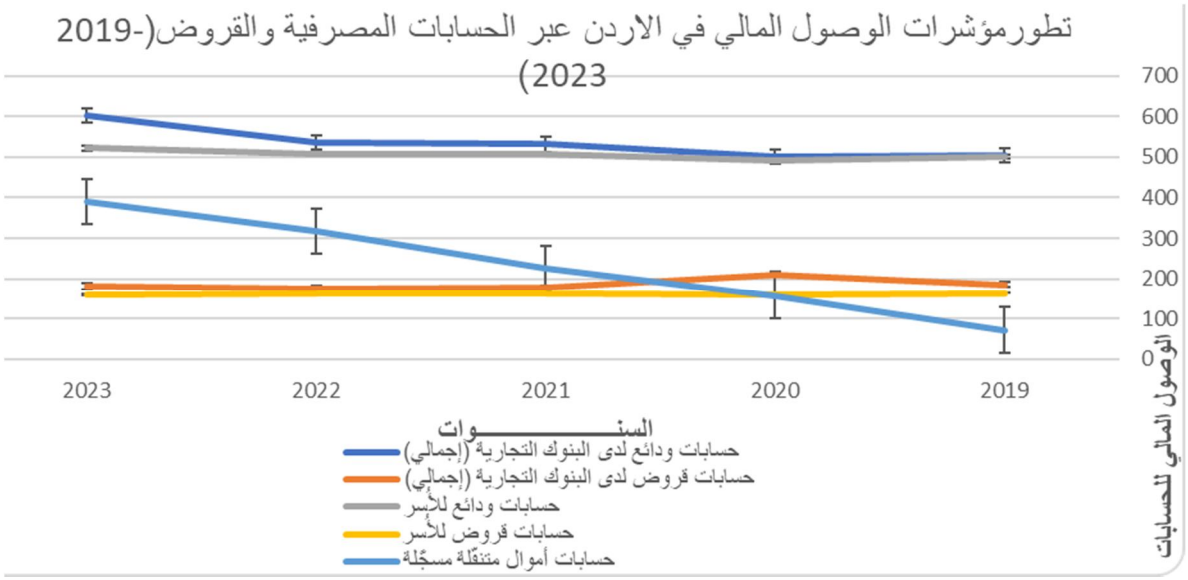

الشكل (3): تطور مؤشرات الوصول المالي في الأردن عبر الحسابات المصرفية والقروض (2019-2023).

ويبين المخطط البياني تطور مؤشرات الوصول المالي وامتلاك الحسابات المصرفية في الأردن، ولوحظ أن هناك حالة استقرار نسبي سائدة في حجم الحسابات المالية للودائع والأسر خلال الفترة (2017-2021) يقابلها تذبذب قليل في حجم القروض وحسابات الأموال المنقوله، وهذا السلوك يعكس النمط الحذر في السلوك المالي لدى الأسر ويجسد واقعيا الادخار التحوطي كما تحدث عنه البحث.

المبحث الرابع: بناء مؤشر مركب لقياس مبدأ" الإجمال في الطلب" في السلوك المالي: مقترح تطبيقي

بعد عرض الأسس الشرعية والاقتصادية لمبدأ "الإجمال في الطلب"، وتحليل الشواهد الكمية الميدانية، يقدم هذا المبحث محاولة لبناء مؤشر سلوكي مركّب (DRI) يمكن من خلاله قياس درجة التزام الأفراد أو المجتمعات بهذا المبدأ ضمن نماذج كمية قابلة للتطبيق.

وعلى الرغم من التأصيل الشرعي والفكري المتين لهذا المبدأ، إلا أن قياسه بشكل كمي قابل للمقارنة والتقييم ظل غائبًا عن الأدبيات الاقتصادية، سواء الكلاسيكية أو السلوكية، الأمر الذي يخلق فجوة معرفية بين النظرية والتطبيق، ويجعل الحاجة ملحّة لتقديم أداة قياس كمية مبتكرة تُترجم هذا المفهوم إلى مؤشر رقمي يمكن استخدامه في البحوث والسياسات.

المطلب الأول: التعريف بالمؤشر المقترح – (DRI)

هو مؤشر تم تسميته بـمؤشر ضبط الطلب الاستهلاكي – DEMAND RESTRAINT INDEX (DRI) يهدف إلى تقديم أداة كمية مركبة لقياس مدى التزام الأفراد أو المجتمعات بمبدأ "الإجمال في الطلب"، من خلال دمج عدد من المتغيرات السلوكية والمالية المرتبطة بالادخار، والميزانية، وتجنّب القروض، وتقنين الإنفاق غير الضروري.

ولغايات التطبيق العملي والتكرار البحثي، تم تنفيذ معادلة المؤشر باستخدام لغة البرمجة Python، حيث تم تصميم دالة رياضية تقوم بحساب مؤشر DRI تلقائيًا بناءً على القيم المدخلة. وقد تم إرفاق الشيفرة البرمجية في الملحق رقم (1) لتوثيق الجانب التطبيقي وتمكين الباحثين من إعادة استخدام النموذج.

- **المعادلة الرياضية للمؤشر:**

$$DRI = (S + B + A) - \frac{(L+C)}{5}$$

حيث إن:

الرمز	المتغير	التفسير
S	Savings Rate	نسبة الأفراد الذين يدّخرون من دخلهم
B	Budgeting Behavior	نسبة الأفراد الذين يضعون ميزانية شهرية
A	Avoidance of Debt	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الدفع النقدي بدلاً من الاقتراض
L	Loan Dependency	نسبة الأفراد الذين يعتمدون على القروض لأغراض استهلاكية
C	Consumption of Luxuries	نسبة الإنفاق على الكماليات والترفيه

يستند المؤشر إلى منطق التحليل السلوكي في الاقتصاد، ويقيس سلوكًا محددًا يمكن تتبعه كمًا. وبما أنه مؤشر مركب، فإن صدقه الظاهري مستمد من تركيبته المنهجية، ويُقترح اختبار ثباته لاحقًا من خلال دراسات ميدانية مستقبلية.

- **وبالتطبيق للمعادلة الرياضية:**

نظرًا لأن القيمة الأصلية لمؤشر DRI تعتمد على متوسطات نسبية لقيم سلوكية قد تختلف من مجتمع لآخر، فقد تم تصميم معادلة تطبيع تسمح بتحويل الناتج إلى مقياس موحّد يتراوح بين 1- إلى +1، لتسهيل التحليل المقارن بين عينات البحث المختلفة، وتحديد درجة الالتزام بمبدأ "الإجمال في الطلب" بشكل نسبي ومقارن،

وذلك بحسب المعادلة أدناه:

$$\text{Normalized DRI} = ((\text{DRI} - \text{Min}) \div (\text{Max} - \text{Min})) \times 2 - 1$$

حيث تم اختيار المجال العددي [-1، +1] لأنه ينسجم مع المقاييس النفسية السلوكية القياسية مثل (Likert Scales)، مما يسمح بمقارنة مجتمعات مختلفة على مقياس موحد ذي دلالة سلوكية واضحة.

الجدول (3): دلالات مخرجات مؤشر DRI لقياس الانضباط في الطلب

الرمز	الوصف
1	التزام عالٍ جدًا بمبدأ "الإجمال في الطلب"، وسلوك مالي منضبط
0	توازن معتدل في السلوك الاستهلاكي
-1	سلوك استهلاكي اندفاعي وضعف في ضبط الطلب
DRI	القيمة الخام للمؤشر، كما تم احتسابها من خلال المعادلة الأصلية
Min	أدنى قيمة متوقعة للمؤشر (تمثل سلوكًا استهلاكيًا مفرطًا وغير منضبط، وتُقدّر عادةً بـ -1)
Max	أعلى قيمة ممكنة للمؤشر (تمثل سلوكًا منضبطًا بدرجة عالية، وتُقدّر عادةً بـ +1)

إذا، الناتج النهائي يكون ضمن المدى [-1، +1]، مما يسمح بقياس درجة الإجمال بدقة، ومقارنة النتائج بين فئات أو مجتمعات مختلفة.

وكما هو موضح في الجدول أدناه، تتوزع المتغيرات الداخلة في بناء مؤشر ضبط الطلب الاستهلاكي بين متغيرات إيجابية (تعزز الالتزام بمبدأ الإجمال في الطلب) ومتغيرات سلبية (تُضعف هذا الالتزام)، وفقا لطبيعة السلوك المالي الذي يعبر عنه كل متغير.

الجدول (4): تفسير المتغيرات الداخلة في بناء مؤشر ضبط الطلب الاستهلاكي DRI

الرمز	المتغير	يعبّر عن	التفسير
S	معدل الادخار *(Savings Rate)*	إيجابي	كلما زاد عدد الناس الذين يدّخرون جزءاً من دخلهم، كان لديهم قدرة أعلى على ضبط الطلب، مما يعزز المؤشر.
B	إعداد ميزانية *(Budgeting Behavior)*	إيجابي	وضع ميزانية مسبقة للإنفاق يعكس وعيا استهلاكيا ويقارب مبدأ الإجمال في الطلب.
A	استخدام النقد بدل الدين *(Avoidance of Debt in Transactions)*	إيجابي	الدفع نقدا بدلا من الاقتراض يعكس تحكما بالرغبات، ويخدم مبدأ الاعتدال.
L	الاعتماد على القروض *(Loan Dependency)*	سلبي	ارتفاع الاعتماد على القروض لأغراض استهلاكية يدل على ضعف في الالتزام بالإجمال في الطلب.
C	الإنفاق على الكماليات *(Consumption of Luxuries)*	سلبي	الإنفاق على كماليات أو رفاهيات غير ضرورية يشير إلى سلوك استهلاكي اندفاعي، ويقلل من قيمة المؤشر.

المصدر: من إعداد الباحث، بالاستناد إلى مفاهيم الاقتصاد السلوكي ومبدأ الإجمال في الطلب كما ورد في الأدبيات ذات العلاقة.

وفي الجدول**(5)**، يتم عرض تطبيق تجريبي للمؤشر باستخدام بيانات واقعية تقريبية من الحالة الأردنية، وذلك بهدف اختبار فاعلية النموذج المقترح وقدرته على قياس مستوى التزام الأفراد بمبدأ الإجمال في الطلب من خلال سلوكهم المالي الفعلي.

الجدول (5): تطبيق تجريبي لحساب مؤشر ضبط الطلب الاستهلاكي (DRI) في الحالة الأردنية

المتغير	القيمة (%)
معدل الادخار – S	28
إعداد ميزانية – B	40
استخدام النقد – A	62
الاعتماد على القروض – L	44
الإنفاق على الكماليات – C	36

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقريبية مأخوذة من تقارير البنك المركزي الأردني، ودراسة المؤشرات السلوكية المالية في قاعدة.(2021) Global Findex .

ويُبيّن هذا الجدول مثالا عمليًا لحساب مؤشر ضبط الطلب الاستهلاكي (Demand Restraint Index - DRI)، بناءً على بيانات تقريبية مأخوذة من تقارير محلية ودولية. يمثل كل متغير سلوكًا ماليًا مؤثرًا في درجة التزام الأفراد بمبدأ "الإجمال في الطلب":

- **وبالحساب على المؤشر:**

$$DRI = ((28 + 40 + 62) - (44 + 36)) / 5 = (130 - 80) / 5 = 50 / 5 = 10$$

- **ولتحويل القيمة الناتجة إلى مقياس معياري بين -1 و +1:**

Normalized DRI :أي ما يُعني 0.5 =40 /1-(20-)-10

وتشير القيمة الناتجة (**0.5**) إلى أن العينة (المجتمع الأردني افتراضيًا) تُظهر درجة معتدلة إلى جيدة من الالتزام بمبدأ الإجمال في الطلب، أي أن هناك وعيًا سلوكيًا جيدًا، ولكن مع وجود مجال واضح لتحسين إدارة النفقات، خاصة في جانب القروض والكماليات.

في ضوء تصميم مؤشر ضبط الطلب الاستهلاكي (DRI) كمقياس كمّي مركب يعكس درجة الالتزام بمبدأ "الإجمال في الطلب"، تبرز أهمية دراسة إمكانات تعميم المؤشر على دول إسلامية أخرى. فالاقتصادات الإسلامية غالبًا ما تتقاطع في بنيتها المالية والسلوكية مع بيئة البحث الأساسية (الأردن)، من حيث تحديات الانضباط المالي، والاعتماد على القروض، وتفاوت الشمول المالي، والثقافة الاستهلاكية ذات الطابع المظهري. ومن هنا، يُعد إجراء مقارنة أولية بين بعض هذه الدول مدخلًا لفهم مدى قابلية تطبيق المؤشر DRI بشكل أوسع، وفاعليته في رصد وضبط السلوك المالي في مجتمعات مختلفة لكن متقاربة من حيث البنية القيمية والمالية.

الجدول (6): مقارنة بين دول مختارة في مؤشرات الانضباط المالي والسلوك الاستهلاكي (2021)

الدولة	الشمول المالي (% امتلاك حسابات)	معدل الادخار من الدخل (%)	الاعتماد على القروض الاستهلاكية	ملاحظات على السلوك المالي
الأردن	47.10%	28%	متوسط	بداية تحول للادخار الرقمي
السعودية	68.00%	22%	مرتفع نسبيًا	ازدياد التوعية المالية
مصر	27.00%	14%	مرتفع	فجوة رقمية بين الحضر والريف
ماليزيا	85.00%	35%	منخفض	وعي مالي وتوجيه ديني قوي
إندونيسيا	52.00%	24%	متوسط	تبنٍ تدريجي لسلوك مالي معتدل

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات Global Findex (2021)، وتقارير البنك الدولي وتقارير مالية محلية.

يُظهر الجدول أعلاه أن الدول الإسلامية المختارة تتباين من حيث الشمول المالي وسلوكات الادخار والاقتراض، مما يعكس تفاوت درجات الانضباط الاستهلاكي. وبالربط مع مؤشر DRI (Demand Restraint Index) الذي تم تصميمه في هذا البحث، فإن كل دولة في الجدول يمكن أن تُعطى درجة تقريبية على هذا المؤشر بناءً على بياناتها الحالية.

فتبين أن:

- ماليزيا تمثل نموذجًا قريبًا من $DRI \approx +0.7$ إلى $+0.9$ بسبب ارتفاع الادخار وانخفاض الاعتماد على القروض.
- السعودية قد تقع بين $DRI \approx +0.3$ إلى $+0.5$ نظرًا لتحسن الشمول المالي مقابل اعتماد مرتفع على القروض.
- مصر قد تكون أقرب إلى $DRI \approx 0$ أو أقل بسبب انخفاض الادخار وارتفاع القروض.
- الأردن بحسب نتائج هذا البحث $DRI \approx +0.5$
- إندونيسيا بين $+0.3$ و$+0.5$ كمستوى متوسط.

وهذا يُظهر أن مؤشر DRI يتمتع بقابلية مرنة للتطبيق عبر سياقات متعددة، حيث يتيح تصنيف المجتمعات وفق درجة انضباطها الاستهلاكي، ويشكّل أداة عملية في السياسات الاقتصادية والمالية.

يُقارب مؤشر ضبط الطلب الاستهلاكي (DRI) في طبيعته وتحليله البنيوي عددًا من المؤشرات السلوكية المعاصرة المستخدمة في الأدبيات الغربية، مثل **Frugality Index** الذي يقيس درجة الاقتصاد في الإنفاق وتفضيل الادخار على الاستهلاك، ومؤشر **Time Discounting** الذي يقيّم ميل الأفراد لتفضيل المكافآت الفورية على الادخار طويل الأجل، بالإضافة إلى **Impulse Buying Tendency** الذي يقيس النزعة نحو الشراء العفوي. ورغم الاختلافات في المنطلقات القيمية، إلا أن المؤشر المقترح (DRI) يتميّز بدمجه للأبعاد الشرعية والأخلاقية المستمدة من الهدي النبوي، مما يمنحه أصالة فكرية وعمقًا سلوكيًا يجعله مؤهلًا ليكون بديلًا تطبيقيًا في النماذج الاقتصادية ذات الطابع الإسلامي، مع احتفاظه بقابلية المقارنة والتحليل الكمي.

النتائج

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، هي:

1. أن الإجمال في الطلب ليس وعظا أخلاقيا فحسب، إنما معيار مقوم لسلوك الاستهلاك يمكن قياسه وتشغيله، إذ يتم تأسيسه على حكومة ذاتية للطلب تقدم الادخار الاحترازي وتقلص الاستهلاك الممول بالدين، فتوصلت الدراسة إلى تقعيدّ قابل للقياس لمبدأ "أجملوا في الطلب".
2. أن انتقال مبدأ "الإجمال" من قيمة معيارية إلىممارسة تطبيقية يتم عبر قنوات رسمية ثلاث؛ وهي الشمول المالي والادخار التحوطي والرقمنة المالية، الأمر الذي يقلص المخاطر وحجم التكاليف فيصبح القصد والاعتدال اللذان هما جوهر مبدأ "الإجمال" سلوكا قابلا للتطبيق اليومي.
3. أثبتت الشواهد الكمية لحالة الأردن، أنّ ارتفاع ملكية الحسابات لدى البالغين إلى نحو 47.1% (2022)، وتحوّل كثافة الاستخدام لصالح حسابات الودائع على حسابات القروض (ارتفاع ودائع/1000 بالغ إلى قرابة 603 في 2023 مقابل تراجُع قروض/1000 عن ذروة 2020)، إلى جانب التوسّع في ثقافة المحافظ الرقمية، تشكّل معًا قرائن على ميلٍ عملي نحو تطبيق واعتماد مبدأ " ادّخر ثم اطلب" بما ينسجم مع جوهر مبدأ الإجمال.
4. على الرغم مما سبق، تبقي فجوة النوع الاجتماعي في ملكية الحسابات وضخامة الدين الاسري (DBR) من العقبات أمام تعميم أثر مبدأ الإجمال على مستوى المجتمع ككل.
5. بيَّن Kuswandi (Kuswandi, D,2025,p.71) أن استراتيجيات الحث السلوكي المتبعة في السياسات العامة في بعض الدول الإسلامية، ساهمت في تعديل سلوكات الاستهلاك، وتقليل النزعة المظهرية، الأمر الذي يدعم المفاهيم الأخلاقية والدينية في ترشيد الطلب وتجنّب الإسراف.
6. أثبت المؤشر DRI فعاليته في تقديم قياس مرن لسلوك الاعتدال في الطلب، وكانت نتيجته النموذجية تشير إلى انضباط معتدل في العينة الأردنية (+0.5على مقياس- 1+ 1).

التوصيات

توصي الدراسة بما يلي:

1. توصي الدراسة بإقرار واعتماد اقتطاع تلقائي ما معدله 10-15% من الدخل وتشكيل صندوق للطوارئ على مستوى الأسر، ويتزامن هذا باتباع قاعدة تأجيل المشتريات الكمالية للأسرة وضبط نسبة الأقساط إلى الدخل الصافي.
2. توصي الدراسة بتعظيم القنوات المالية الرسمية الرقمية عبر تعميم تحويل الأجور والدخول والتحويلات إلى حسابات رسمية قليلة الرسوم وخفض تكاليف استخدام المحافظ الرقمية.
3. توصي الدراسة ببناء مؤشر مركب لمبدأ الإجمال في الطلب بحيث يوائم بين ملكية الحسابات ونسب الودائع/القروض لكل 1000بالغ وانتشار المحافظ، وإجراء اختبارات سببية باستخدام بينات أسرية دقيقة مثل معادلة أويلر للاستهلاك. وإثبات النتائج عبر الزمن.

4. توصي الدراسة باعتماد المؤشر DRI في الدراسات السلوكية المالية كمقياس دوري للرصد والتحليل السلوكي في الاستهلاك والادخار.

المطلب الثالث: حدود البحث وآفاقه المستقبلية

لقد اقتصر الجانب الكمي في هذه الدراسة على بيانات رسمية من الأردن مع بعض المقارنات من الدول المجاورة، وفي فترة زمنية محدودة (2014-2023)، كما أن المؤشرات اعتمدت على قياسات مالية مباشرة دون دمج شامل للأبعاد السلوكية والقيمية، كما اقتصر المقترح الأولي لبناء مؤشر DRI على بيانات عامة، وهذا يفتح الباب واسعا أمام دراسات مستقبلية تُكمل المسار عبر بيانات أسرية تفصيلية، ومقارنات دولية متعددة وخلال فترات زمنية طويلة، بما يعزّز بناء مؤشر مركّب أكثر شمولًا لمبدأ الإجمال في الطلب في ضوء الاقتصاد السلوكي.

ونؤكد أن هذا البحث لا يختبر المؤشر ميدانيًا، وإنما يقدّمه كمقترح أصيل لبناء مقياس سلوكي مستند إلى الموروث النبوي.

The Principle of 'Restraint in Demand' Between Prophetic Guidance and Contemporary Financial Behavior: A Scientific Proposal for Constructing the DRI Index to Measure Consumption Discipline and Interpret it in the Jordanian Context

Obada M. Al-Zoubi, Department of Economics and Islamic Banking, Yarmouk University.

Abstract

This study aims to conceptualize the principle of "Restraint in Demand" (*Ajmilū fī al-Ṭalab*) as a measurable behavioral construct, by transforming it from a moral exhortation into a practical economic practice that promotes consumption discipline and precautionary saving, in alignment with contemporary behavioral economics. The study explores the prophetic roots of this principle and examines its potential activation through modern financial tools and institutional mechanisms, particularly via three key channels: financial inclusion, precautionary saving, and financial digitization. The theoretical framework is supported by a quantitative approach through the development of a composite behavioral index (DRI) to measure adherence to the principle, applied to economic data from Jordan over the period 2014–2023. The findings indicate that "Restraint in Demand" is not merely an ethical notion but can serve as a behavioral standard that is measurable and applicable within financial policy to enhance spending efficiency and control consumption. The study further demonstrates that the proposed index provides a quantitative tool to integrate ethical values within modern models of economic governance. It recommends expanding the application of the DRI across various samples in Islamic countries to assess its effectiveness in shaping saving and consumption behavior.

Keywords: Demand restraint, Behavioral economics, Precautionary saving, Financial inclusion, DRI index.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

إسماعيل، محمد (توفي بعد 1432هـ/2011م). **فقه المعاملات المالية المعاصرة**. عمّان: دار النفائس، 2011 (ط3)، ص251.

بيطار، إكرام والعلي، صالح. "المقاصد الشرعية في الادخار وتدابير حماية المدخرات في الاقتصاد الإسلامي". **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية**، المجلد (22)، العدد (1)، 2025، ص1–30.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (توفي 728هـ/1328م). **الحسبة في الإسلام**. بيروت: دار الكتب العلمية، 1985 (ط1)، ص63.

الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله (توفي 405هـ/1014م). **المستدرك على الصحيحين**. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، 1990، ج2، ص5.

الحنيني، ناصر أحمد. "الاستهلاك في الفقه الإسلامي وأثره في الاقتصاد المعاصر". **المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية**، جامعة آل البيت، المجلد (14)، العدد (2)، 2018، ص83–102.

ابن خلدون، عبد الرحمن (توفي 808هـ/1406م). **المقدمة**. تحقيق: خليل شحادة، بيروت: دار الفكر بالاشتراك مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2005، ص218–220.

ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد (توفي 795هـ/1393م). **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم**. بيروت: دار ابن كثير، 2001، ص137.

الرفاعي، السيّد حسن. "البيئة الاقتصادية الصّديقة للتمويل المصرفي الإسلامي: بيئة 'الاقتصاد العيني' أم بيئة 'الاقتصاد المالي'؟". **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية**، المجلد (15)، العدد (2)، 2018، ص1–25.

الرواشدة، خالد عبد الله. "ترشيد الاستهلاك في الفكر الإسلامي وأثره على التنمية الاقتصادية". **المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية**، جامعة آل البيت، المجلد (12)، العدد (2)، 2016، ص105–120.

زيدان، علي. "ضوابط السلوك الاقتصادي في الإسلام: دراسة في المفهوم والوظيفة ". **المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية**، جامعة آل البيت، المجلد (13)، العدد (1)، 2017، ص59–78.

شابرا، محمد عمر (توفي بعد 1412هـ/1992م). **نحو نظام نقدي عادل: دراسة مقارنة للنقود والمصارف في الشريعة الإسلامية والنظام الرأسمالي**. ترجمة: محمود محمد الصعيدي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1992.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى (توفي 790هـ/1388م). **الموافقات في أصول الشريعة**. الدمام: دار ابن عفان، 1997 (ط2)، م2، ص285–305.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. **الموافقات في أصول الشريعة** (تكرار توثيقي موحد أعلاه).

الصديقي، محمد نجاه الله (توفي بعد 1425هـ/2004م). **الربا، الفائدة المصرفية، ومسوغات التحريم**. جدة: البنك الإسلامي للتنمية – المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2004، ص67–70، 162.

صندوق النقد الدولي. **مسح الوصول المالي(FAS).** واشنطن: صندوق النقد الدولي (IMF)، 2024، عبر FRED، السلاسل(...JORFCAODCANUM) ، عن الفترة 2019–2023.

صندوق النقد العربي . **تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية** .أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2022، ص34.

ابن عاشور، محمد الطاهر (توفي 1393هـ/1973م). **مقاصد الشريعة الإسلامية** .عمّان: دار النفائس، 2001، ص173. تونس: الدار التونسية للنشر، 1984، ص217–219.

ابن عثيمين، محمد بن صالح (توفي 1421هـ/2001م). **جلسات رمضانية** .السعودية: بدون ناشر، 2002، ج8، ص12.

الغزالي، أبو حامد (توفي 505هـ/1111م). **إحياء علوم الدين.** بيروت: دار المعرفة، د.ت، ج2، ص60.

القرضاوي، يوسف (توفي 1444هـ/2022م). **بيع الغرر وأثره في العقود المعاصرة.** بيروت: مؤسسة الرسالة، 1995 (ط2)، ص231.

القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري (توفي 671هـ/1273م). **الجامع لأحكام القرآن.** تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، القاهرة: دار الكتب المصرية، 1964 (ط2)، ج10، ص259.

ابن ماجه، محمد بن يزيد (توفي 273هـ/887م). **سنن ابن ماجه.** تحقيق: محمد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء الكتب العربية، د.ت، ج2، ص784، حديث رقم (2341).

المناوي، زين الدين محمد (توفي 1031هـ/1622م). **فيض القدير شرح الجامع الصغير.** القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، 1356هـ، ج3، ص159، حديث رقم) 3012.(

النووي، يحيى بن شرف (توفي 676هـ/1277م). **الأربعون النووية.** تحقيق: قصي محمد نورس الحلاق، بيروت: دار المنهاج، 2009، ص97، حديث رقم (32).

أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (توفي 182هـ/798م). **كتاب الخراج** . تحقيق: محمد حامد الفقي، القاهرة: مطبعة السعادة، 1969، ص22–23.

References in English

Friedman, M. (1957). *A Theory of the Consumption Function*. Princeton, NJ: Princeton University Press. https://doi.org/10.1515/9780691188483

IMF (International Monetary Fund). (2024). *Financial Access Survey (FAS), Jordan: Series JORFCAODCANUM; JORFCNODCANUM; JORFCAODCHANUM; JORFCNODCHANUM; JORFCMARANUM (2019–2023)*. Washington, DC: IMF via FRED. https://data.imf.org/FAS

Iqbal, Z., & Mirakhor, A. (2011). *An Introduction to Islamic Finance: Theory and Practice* (2nd ed.). Hoboken, NJ: Wiley.

JoPACC (Jordan Payments & Clearing Company). (2022). *Insights into Financial Inclusion in Jordan: Country Report Based on the Global Findex 2021 of the World Bank*. Amman.

Jordan Strategy Forum. (2022). *The 2021 Global Findex Report: Why is it Important? & What is the Status of Financial Inclusion in Jordan?* Amman: JSF.

Kuswandi, D., Sahara, R., & Ratih, S. W. W. (2025). Behavioral economics in public policy: A review of nudge-based interventions and economic outcomes. *Jurnal Ekonomi dan Manajemen*. (Indexed in Scopus).

Laldin, M. A., & Furqani, H. (2013, April–June). The objective of the Shari'ah in Islamic finance: Identifying the ends and the means. *NewHorizon*, pp. 26–31.

Modigliani, F., & Brumberg, R. (1954). Utility analysis and the consumption function: An interpretation of cross-section data. In K. K. Kurihara (Ed.), *Post-Keynesian Economics* (pp. 388–436). New Brunswick, NJ: Rutgers University Press.

Naseri, M., & Tamam, E. (2012). Does religion matter in consumer behavior? Evidence from Islamic and Christian countries. *Journal of Islamic Marketing*, 3(2), 154–181. https://doi.org/10.1108/17590831211232519

Rahman, M., Albaity, M., & Mallek, R. S. (2024). Empowering women's retirement: Bridging the gender gap in investment planning. In A. Alameer, S. Al-Azzawi, & N. K. Suryanto (Eds.), *Proceedings of the International Conference on Business and Technology (ICBT 2022)* (pp. 589–602). Springer. https://doi.org/10.1007/978-3-032-00450-5_48

Veblen, T. (1899). *The Theory of the Leisure Class: An Economic Study of Institutions*. New York: Macmillan. https://doi.org/10.1037/13555-000

World Bank. (2022). *The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19*. Washington, DC: World Bank. https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1897-

Romanzied Arabic References:

Abū Yūsuf, Yaʿqūb b. Ibrāhīm. (1969). *Kitāb al-Kharāj* (in Arabic), ed. Muḥammad Ḥāmid al-Fiqī, Cairo: Maṭbaʿat al-Saʿāda, pp. 22–23.

Al-Ghazālī, Abū Ḥāmid. (n.d.). *Iḥyāʾ ʿUlūm al-Dīn* (in Arabic), Beirut: Dār al-Maʿrifah, vol. 2, p. 60.

Al-Ḥākim al-Naysābūrī, Muḥammad b. ʿAbd Allāh. (1990). *Al-Mustadrak ʿalá al-Ṣaḥīḥayn* (in Arabic), ed. Muṣṭafá ʿAbd al-Qādir ʿAṭā, Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, vol. 2, p. 5.

Al-Ḥanīnī, Nāṣir Aḥmad. (2018). "Al-Istihlāk fī al-Fiqh al-Islāmī wa Atharuhu fī al-Iqtiṣād al-Muʿāṣir" (in Arabic), *al-Majallah al-Urduniyyah lil-Dirāsāt al-Islāmiyyah*, vol. 14, no. 2, pp. 83–102.

Al-Manāwī, Zayn al-Dīn Muḥammad. (1356 AH). *Fayḍ al-Qadīr Sharḥ al-Jāmiʿ al-Ṣaghīr* (in Arabic), Cairo: al-Maktabah al-Tijāriyyah al-Kubrá, vol. 3, p. 159, ḥadīth no. 3012.

Al-Nawawī, Yaḥyá b. Sharaf. (2009). *al-Arbaʿūn al-Nawawiyyah* (in Arabic), ed. Quṣayy Muḥammad Nawras al-Ḥallāq, Beirut: Dār al-Minhāj, p. 97, ḥadīth no. 32.

Al-Qaraḍāwī, Yūsuf. (1995). *Bayʿ al-Gharar wa Atharuhu fī al-ʿUqūd al-Muʿāṣirah* (in Arabic), 2nd ed., Beirut: Muʾassasat al-Risālah, p. 231.

Al-Qurṭubī, Muḥammad b. Aḥmad al-Anṣārī. (1964). *Al-Jāmiʿ li-Aḥkām al-Qurʾān* (in Arabic), ed. Aḥmad al-Bardūnī & Ibrāhīm Aṭfīsh, 2nd ed., Cairo: Dār al-Kutub al-Miṣriyyah, vol. 10, p. 259.

Al-Rawāshidah, Khālid ʿAbd Allāh. (2016). "Tarshīd al-Istihlāk fī al-Fikr al-Islāmī wa Atharuhu ʿalá al-Tanmiya al-Iqtiṣādiyyah" (in Arabic), *al-Majallah al-Urduniyyah lil-Dirāsāt al-Islāmiyyah*, vol. 12, no. 2, pp. 105–120.

Al-Rifāʿī, al-Sayyid Ḥasan. (2018). "Al-Bīʾah al-Iqtiṣādiyyah al-Ṣadīqah li-Tamwīl al-Maṣrafī al-Islāmī" (in Arabic), *Majallat Jāmiʿat al-Shāriqah lil-ʿUlūm al-Sharʿiyyah wa al-Dirāsāt al-Islāmiyyah*, vol. 15, no. 2, pp. 1–25.

Al-Shāṭibī, Ibrāhīm b. Mūsā. (1997). *Al-Muwāfaqāt fī Uṣūl al-Sharīʿah* (in Arabic), 2nd ed., Dammam: Dār Ibn ʿAffān, vol. 2, pp. 285–305.

Al-Ṣiddīqī, Muḥammad Najāh Allāh. (2004). *Al-Ribā, al-Fāʾidah al-Maṣrifiyyah wa Musawwighāt al-Taḥrīm* (in Arabic), Jeddah: Islamic Development Bank – Islamic Research and Training Institute, pp. 67–70, 162.

Bayṭār, Ikrām & al-ʿAlī, Ṣāliḥ. (2025). "Al-Maqāṣid al-Sharʿiyyah fī al-Idikhār wa Ḥimāyat al-Mudakharāt" (in Arabic), *Majallat Jāmiʿat al-Shāriqah lil-ʿUlūm al-Sharʿiyyah wa al-Dirāsāt al-Islāmiyyah*, vol. 22, no. 1, pp. 1–30.

Chāprah, Muḥammad ʿUmar. (1992). *Naḥwa Niẓām Naqdī ʿĀdil* (in Arabic), trans. Maḥmūd Muḥammad al-Ṣaʿīdī, International Institute of Islamic Thought.

Ibn ʿĀshūr, Muḥammad al-Ṭāhir. (1984). *Maqāṣid al-Sharīʿah al-Islāmiyyah* (in Arabic), Tunis: al-Dār al-Tūnisiyyah lil-Nashr, pp. 217–219.

Ibn ʿĀshūr, Muḥammad al-Ṭāhir. (2001). *Maqāṣid al-Sharīʿah al-Islāmiyyah* (in Arabic), Amman: Dār al-Nafāʾis, p. 173.

Ibn Khaldūn, ʿAbd al-Raḥmān. (2005). *Al-Muqaddimah* (in Arabic), ed. Khalīl Shahādah, Beirut: Dār al-Fikr in cooperation with the International Institute of Islamic Thought, pp. 218–220.

Ibn Mājah, Muḥammad b. Yazīd. (n.d.). *Sunan Ibn Mājah* (in Arabic), ed. Muḥammad ʿAbd al-Bāqī, Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Kutub al-ʿArabiyyah, vol. 2, p. 784, ḥadīth no. 2341.

Ibn Rajab, ʿAbd al-Raḥmān b. Aḥmad. (2001). *Jāmiʿ al-ʿUlūm wa al-Ḥikam fī Sharḥ Khamsīn Ḥadīthan min Jawāmiʿ al-Kalim* (in Arabic), Beirut: Dār Ibn Kathīr, p. 137.

Ibn Taymiyyah, Aḥmad b. ʿAbd al-Ḥalīm. (1985). *Al-Ḥisbah fī al-Islām* (in Arabic), 1st ed., Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, p. 63.

Ibn ʿUthaymīn, Muḥammad b. Ṣāliḥ. (2002). *Jalāsāt Ramaḍāniyyah* (in Arabic), Saudi Arabia: no publisher, vol. 8, p. 12.

Ismāʿīl, Muḥammad. (2011). *Fiqh al-Muʿāmalāt al-Māliyyah al-Muʿāṣirah* (in Arabic), 3rd ed., Amman: Dār al-Nafāʾis, p. 251.

Ṣundūq al-Naqd al-ʿArabī. (2022). *Taqrīr al-Istiqrār al-Mālī fī al-Duwal al-ʿArabiyyah* (in Arabic), Abu Dhabi: Arab Monetary Fund, p. 34.

Ṣundūq al-Naqd al-Duwalī. (2024). *Masḥ al-Wuṣūl al-Mālī (FAS)* (in Arabic), Washington, DC: International Monetary Fund (IMF), via FRED, series (JORFCAODCANUM...), for period (2019–2023).

Zaydān, ʿAlī. (2017). "Ḍawābiṭ al-Sulūk al-Iqtiṣādī fī al-Islām: Dirāsah fī al-Mafhūm wa al-Waẓīfah" (in Arabic), *al-Majallah al-Urduniyyah lil-Dirāsāt al-Islāmiyyah*, Al al-Bayt University, vol. 13, no. 1, pp. 59–78.